السياق اللساني والممارسة الخطابية

مقاربة توصيفية في الخصائص والمفاهيم-

The linguistic Context and the discursive practice -Descriptive approach in the characteristics and concepts -

أستاذ التعليم العالي/ غروسي قادة

جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس(الجزائر)

gharoussi.prf@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/12	تاريخ القبول: 2021/02/03	تاريخ النشر: 2021/06/01

Abstract:

This paper explores the most important cognitive transformations and critical practices of contextualism as a manifestation of textual cohesion, providing a set of data necessary for the interpretation and analysis of discourse. This paper also attempts to monitor the characteristics and concepts of the context as a discursive practice combining epistemology and epistemology in all its circumstances Socio-cultural, linguistic and ideological in discoures analysis.

key words: Discourse, Discursive practice, Context, Cohesion, Interpretation.

ملخص البحث

تستقصي هذه الورقة البحثية أهم التحولات المعرفية والممارسات النقدية لمقولة السياق بوصفه مظهرا من مظاهر الانسجام النصي، كونه يوفّر جملة من المعطيات الضرورية لتأويل وتحليل الخطاب.

كما يحاول هذا البحث -أيضا- رصد خصائص ومفاهيم السياق بوصفه ممارسة خطابية يجمع بين إبستيمية النص وابستيمية الواقع بكل ملابساتهما السوسيو ثقافية واللسانية والأيديولوجية في أثناء عمليات تحليل الخطاب.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، الممارسة الخطابية، السياق، الانسجام، التأويل.

مقدمة:

إنّ الخطاب في أصوله اللسانية لا يستقيم إلاّ على قانون المواضعات الاجتماعية التي تمليها الاعتبارات السياقية والمقامية، وعلى هذا الأساس فإن اللسانيات النصية حاولت أن تستدرك الدور المهم للسياق الذي أزاحته اللسانيات المحايثة ومن ذلك اللسانيات البنيوية في تمثلاتها الإجرائية، وذلك بعزلها لكل المؤثرات الخارجية في دراستها للنصوص.

وفي هذا الإطار يذهب محللو الخطاب إلى ربط الملفوظات بسياقاتها، وذلك من خلال «فحص العلاقة بين المتكلّم والخطاب في مقام استعمال خاص، بدرجة أكبر من تتبعه للعلاقة الممكنة بين جملة وأخرى بصرف النظر عن واقع استعمالها[1]».

وعليه يحدد "هايمس" أنّ للسياق دورا مزدوجا في مظاهر انسجام الخطاب إذ يحصر مجال التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود[2]، إذ يوفر السياق جملة من المعطيات والمعلومات الضرورية لتأويل الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الخصائص النحوية والمعجمية للصيغة اللغوية.

والسياق كما جاء في المعاجم اللغوية العربية يدل على التوالي والتتابع فقد جاء في مقاييس اللغة "لابن فارس" «أنّ السين والواو والقاف أصل واحد وهو حذو الشيء، يقال ساقه يسوقه سوقا، والسقية: ما استيق من الدواب، ويقال سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته، والسوق مشتقّة من هذا، لما يساق إليها من كلّ شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره والجمع سوق، وإنما سميّت بذلك لأنّ الماشي ينساق عليها[3]»؛ وقال الزمخشري «ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق. إليك سياق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلى كذا وجئتك بالحديث على سوقه أي سرده[4]».

1- السياق دلالاته وخصائصه اللسانية:

لقد أطلق البلاغيون والأصوليون على مفهوم السياق دلالات عديدة ومن ذلك (الحال، المقام، الموقف، القرينة، الغرض، القصد، عموم الكلام). ومن ذلك فهم يصطنعون مصطلح

الحال أو المقام للدلالة على ما يسمى بـ(سياق الموقف) وهو الحالة العامة لإنتاج الكلام باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي الخطاب، فقد جاء في الأثر البلاغي أنه «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، ، حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات[5]» وهذه التفاتة اجتماعية نفسية توجب الاحتراس بين المتخاطبين والغاية منها هي مراعاة أحوال الناس وصنوفهم وإحراز المنفعة من جهة أخرى، وكل ذلك يصبّ في صلب الفهم والإفهام.

وإذا كان التصنيف إجراء ضروري لابدّ منه، فهو الواجب عند أبي هلال العسكري حيث يقول«وإذا كان موضوع الكلام على موضوع الإفهام، فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدوي، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام وتعدم منفعة الخطاب[6]» ولذلك فإن هذا التقسيم يراعي حركية التلفظ التي تسمح بنقل الكلام من مجال اللغة إلى مجال تداول الخطاب، وهنا يصبح للذوات دور في فعّال وديناميكي في بناء السيرورة التواصلية وتحديد مسارات الأفعال الكلامية بين المتخاطبين.

وإلى جانب التحديد نرى أنّ "محمد العمري" حين يعرّف السياق أنه لا يرى أنّ هناك من داع في عزل السياق - المنظور البلاغي البياني- عن مفهوم "المقام" ذلك أن كلاهما يحدّدان أحوال المتكلمين ودرجات المتلقين. حيث يقول «يتّسع المقام ليشمل جميع الشروط الخارجية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب شفويا كان أو مكتوبا، وكثيرا ما ارتبط المقام في البلاغة العربية بزيادة شرح وتحديد ذلك بالحديث عن أقدار السامعين ومقتضى أحوالهم[7]».

إنّ المنظومة البلاغية العربية القديمة –من منظور محمد العمري- في تعاملها مع "السياق" و"المقام" لم تفرّق بينهما من حيث المفهوم والإجراء، ذلك أنّ السياق في الطرح البلاغي القديم لم يخرج عن مواصفات مقتضى الحال أو مقولة (لكل مقال مقام).وعليه نجد أنّ محمد العمري يؤكدّ «لا بدّ من التمييز بين المقام والسياق وذلك بحصر الثاني في العلاقات بين الوحدات اللسانية داخل التركيب: سياق كلمة أو وحدة صوتية مثلا. وقريب من السياق ما

سيسميه بعض البلاغيين المقام الدّاخلي في الأدب وهو علاقة بين الشخصيات في العمل السردي والمسرحي، تمييزا له عن المقام الخارجي المرتبط بمن يستهلك ذلك الإنتاج[8]» وهذا الطرح قريب من الصواب والدّقة ذلك أن المقام من منظور البلاغة الوصفية التحليلية مرتبط براهنية الوضع المعرفي والثقافي والحضاري والتوجه الإيديولوجي. أمّا السياق مرهون بالشكل التعبيري والشروط المكانية والزمانية للمرسلة، حيث إنّه من الصعب تحديد معنى الخطاب في جملة أو نص ما في معزل عن السياق التلفظي ذلك أن ـ طبيعة السنن داخل المرسلة تتباين وتتداخل حسب طبيعة الأشكال التعبيرية سواء على مستوى التلفظ أو الملفوظ.

ولعل لمثل هذا الطرح حضور في التراث الفكري العربي، وعلى سبيل المثال قضية أسباب النزول للقرآن الكريم، وما أثارته من مناقشات، هل أنّ قضية معرفة أسباب النزول مسألة اجتهادية أم وقفية؟،وعلى هذا المنوال يحيّن "نصر حامد أبو زيد" على «أنّ مسألة أسباب النزول ليست سوى السياق الاجتماعي للنصوص وهذه الأسباب كما يمكن الوصول إليها من خارج النص يمكن كذلك الوصول إليها من داخل النص، سواء في بنيته الخاصة، أم في علاقته بالأجزاء الأخرى من النص العام[9]». وفي هذا النص متراجحة تدور بين طرحين من المنظور النقدي، طرح سياقي والمتمثل في تشخيص الوقائع المرتبطة بالواقع، وطرح نسقي يتمثل في دراسة العناصر الداخلية المكونة للنص، ودورها في تشخيص الدلالة واستكشاف السياق المعرفي الخارجي العام.

ومن هذا الجانب فإنّ لمفهوم السياق في الطرح القرآني والأصولي حضورا قوّيا لما له من وقع في توجيه النصوص الشرعية واسنباط الأحكام منها، وبخاصة عند أهل التفسير، من معرفة سبب النزول الذي يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب حسب تعبير ابن تيمة[10]، حيث إن النص الشرعي والقرآني منه على وجه الخصوص يتأسس على اللغة، ويستثمر لأداء الدلالة واحتواء الوقائع كل طاقات هذه اللغة في جميع مستوياتها النسقية والسياقية والمفرداتية والتركيبية...فكان خطاب أصول الفقه مسندا لدلالات النص الشرعي مؤوّلا لأنساقه بما يفرضه الواقع وتقتضيه المرحلة[11].

والسياق بوصفه ممارسة خطابية تجتذبه حركتين إبستميتين: إبستيمية النص وإبستيمية الواقع أو السياق العام. ذلك أنّ الخطاب القرآني على وجه الخصوص يشتغل على بنية اللغة الدّالة وعلى شكلها التركيبي، إذ إنّ اللفظ حين يدخل في تراصف مع ألفاظ أخرى يغيّر من حقله الدلالي، وتتغيّر معه بالتالي النواة المركزية في السياق اللغوي التي تشدّ إليها جملة من الألفاظ المتراصفة معها[12]. ومن هنا إن دلالة النصوص ليست إلاّ محصلة لعملية التفاعل بين هاتين الحركتين وكلاهما هام في تأكيد معرفة حركية سبب النزول وحركية التأويل.

والخطاب أو النص في تركيبه النسقي مشدود إلى حيثيات التخاطب أو سياق المقام، يبلور وحداته اللفظية المشكلة للنسق التركيبي بناء على مقام المتلقي أو المتلقين الذهني والنفسي والاجتماعي ويفتح أفقه الدلالي على التأويل بتوفير آليات انسجام التركيب واتساقه على النحو الآتي:

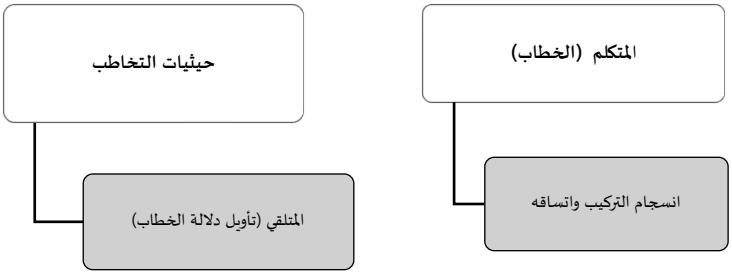

ذلك أنّ المتكلم يغدو تجميعا لوحدات الخطاب ومفاهيمها الدلالية ليس باعتبار نسقها المعجمي الإفرادي وإنما باعتبار سياقها الملفوظي التركيبي الذي تعمل فيه ظاهرة الوقوع والرصف كمعيار لتحويل دلالة المفردات المعجمية إلى الدلالة التركيبية لنسق الخطاب، ولا يحصل هذا التحويل إلاّ بمراعاة (انسجام التركيب واتساقه) [13]. وفي هذا المعنى دعوة إلى الجمع بين المكوّن النسقي الذي يسعى إلى وصف ودراسة العناصر الداخلية للنص قصد تحقيق التنسيق والتنظيم على مستوى الخطاب، وبين المكوّن السياقي الذي يسعى هو الآخر إلى استحضار الحيثيات المحيطة بالوصف الآني للغة بوصفها شهادة تدليلية لتوثيق الحدث الكلامي.

ومن هذا المنظور يصبح للسياق دورا مهما في تخصيص المقصدية أو المراد أو النية، وهذا بعد تحيين الخطاب في سياقه العام، وبيان مقام المتلقي وأحواله، ولن يتأت ذلك إلاّ من خلال آلية دلالة الربط والعطف، وهذا ما أومأ إليه "السجلماسي" حين حددّ السياق بأنه«هو ربط القول بغرض مقصود على القصد الأوّل»[14] بمعنى تحميل أحد المرتبطين بوجه اكتفاء بالثاني، وهو بذلك يفرّق بين السياق اللفظي والسياق المقالي، فالأولى يسميها دلالة الإضافة كأن يكون اللفظ مضافا للفظ آخر فيترك أحدهما لدلالة الثاني عليه من حيث ارتباطهما من الناحية النحوية. وأمّا الثانية هي (دلالة السياق) وهي ربط القول بغرض مقصود الأول، وهذا «بتحوير موضوع التركيب ومحموله، ليتسايق مع (حيثيات التخاطب) التي تسهم في رسم أجوائها (المتلقي) ليس كذات مستقبلة فقط، وإنما كقطب من الدلالات المحاورة سواء في محمولها الشكلي التركيبي، أو في موضوعها المفهومي التأويلي [15]».

وعلى العموم فالسياق في مظهره العام عبارة عن إطار سيوسيوثقافي حضاري من شأنه يحوي ويحتوي وينظّم وينتظم؛ ينظّم أحوال المتخاطبين وصنوفهم، كما تنتظم من خلاله أيضا علاقات درجات المرسلين بطبقات المتلقين. فالسياق يشتغل على صياغة طرق التفكير وتحديد هوية الانتماء، كما يسهم في برمجة الوعي الاجتماعي وترسيخه في شكل أنظمة وقوانين تواصلية.

أ- **الخطاب والعلاقات السياقية لدى دوسوسير:**

يطلق على السياق ما يقابله في المصطلح الأجنبي بـ (Le contexte)، والذي يراد به المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواء أكانت كلمة أو جملة في إطار العناصر اللغوية وغير اللغوية. صحيح عندما يثار مصطلح السياق ينصرف الذهن إلى الوقائع الخارجية التي تنظم بشكل أو ما ضروب الكلام، ومن هذا المنطلق إذا خلصنا أنّ أولى إرهاصات السياق في الدرس اللساني كانت على يد "فردينان دو سوسير" الذي ألفى أنّ الكلمات تعقد فيما بينها في صلب الخطاب وبمقتضى تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة، وهي صفة ينتفي معها إمكان النطق بعنصرين معا في نفس الوقت، وتنتظم هذه العناصر الواحدة تلو الآخر في سلسلة اللفظ ويمكن أن نسمّي هذه التوليفات التي تتخذ لها من الامتداد حاملا سياقات،

فالسياق إذن يتركب دائما من وحدتين متتاليتين فأكثر(مثل ...إذا كان الطقس جميلا خرجنا) والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلاّ بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق بها أو لكليهما معا[16].

يعمل السياق على الجمع بين عدد من العناصر بصورة غيابية ضمن سلسلة وهمية موجودة بالقوة مجالها الذاكرة. مما تنشئ بذلك عددا غير متناهي من الوحدات أو الكلمات بمعزل عن الإنجاز الفعلي للخطاب، وهي علاقة قائمة على التشابه من حيث التركيب، وهو ما يطلق عليها بالعلاقات الاستبدالية، وهي لا تخضع للترتيب، وهي ذات صفة عمودية «خارج الخطاب، أن الكلمات المتضمنة لشيء ما مشترك بينها تترابط في الذهن، فتكون بذلك مجموعات تقوم في صلبها علاقات شديدة التنوّع. فكلمة تعليم مثلا تثير في الذهن بصورة لا شعورية طائفة من الكلمات الأخرى (من قبيل علّم وأعلم، أو من قبل تسليح وتبديل أو من قبيل تربية تمرّن وتفقّه إلخ)ولكل هذه الكلمات شيء ما تشترك فيه بوجه أو بآخر[17]».

وفي هذا الإطار يفرّق "دو سوسير" بين نوعين من السياق: السياقات المطردة والتي تصاغ على نحو غير قابل للتغيير، مثل الكلمات والجمل المشتركة في الوسط اللساني، وهناك السياقات الحرة في التأليف ومجالها الكلام.

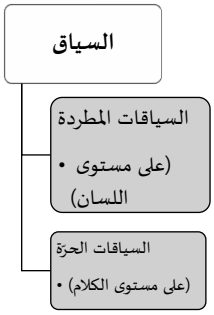

وعلى هذا المنوال يقرّ "دو سوسير" بأنه «يجب الاعتراف بأنه لا وجود في ميدان السياق لحدّ فاصل فاصلا مطلقا بين الحدث المنتمي إلى اللغة الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي والحدث المنتمي إلى اللفظ (الكلام) الخاضع لحرية الفرد، يعسر علينا في عدد كبير من الحالات أن ندرج توليفة ما من وحدات في هذا الصنف أو ذاك، وذلك لأنّ كلا العاملين

(الجماعي والفردي) قد ساهما في إنشائهما مساهمة يستحيل تحديد نسبتها[18]».ذلك أنّ العلاقات الخطابية تستدعي شراكة تواصلية سواء أكانت فردية أم جماعية، ذلك أنّ وراء كلّ خطاب أبعادا تداولية تحتكم إلى السياق في تعليل الأحكام والمقاصد.

ب- القيم السياقية عند فندريس:

أولى "فندريس"عناية قصوى للسياق وذلك من خلال فكرة المشترك في اللغة[19]، حيث إنّ السياق من منظوره يمنع تعدد المعاني أو الوظائف، حيث يشكل دائما العامل الحاسم في تحديد المعنى المراد من اللفظ المشترك، وقد أشار ذالك بقوله «إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعنيه سياق النص، أمّا المعاني الأخرى فتمحى وتتبدّد ولا توجد إطلاقا[20]»وفي هذا إقرار لسلطة السياق في تحديد المعنى وترجيحه.

ويرى-أيضا-"فندريس" أنّ المعجم لا يحتفظ بمجموع القيم المعنوية، وإنما هناك من يعين هذا المعجم في تصويب القيم الدلالية، حيث إنّ «الذي يعيّن قيمة الكلمة في كلّ الحالات..إنّما هو السياق، إذ إنّ الكلمة توجد في كلّ مرّة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضا هو الذي يخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو يخلق لها قيمة حضورية[21]»تتجلى في بناء المعنى وصلته بما هو محتمل.

ت- وظائف السياق عند رومان جاكبسون:

لقد استثمر "رومان جاكبسون" مفاهيم "بوهلر" حول وظائف الرموز اللغوية، بوصفها أدوات لها وظائفها الخاصة تختلف باختلاف ما تتعلق به، حيث وسمت هذه النظرية بنظرية الوسيلة أو الأداة، حيث انتهى "بوهلر" إلى أنّ الرمز اللغوي له ثلاثة وظائف هي:

1- وظيفة التعبير (المرسل)
2- وظيفة الاستدعاء (التنبيه –المرسل إليه)

3- وظيفة التوضيح. (المرسلة)

ومن هذه المتصورات أضاف "جاكبسون" وظائف أخرى مهمة داخل أي خطاب منجز، فتغدو نظريته سداسية الوظيفة، حيث تكمن هذه الوظائف في«العوامل المكونة لكل عملية لسانية وكل فعل يتم فيه التواصل والتي تتطلب سياقا تحيل إليه ...وهو سياق يمكن للملتقي أن يدركه، ويكون إمّا لفظيا، وإمّا قابلا لأن يكون كذلك، ثمّ إنّ الرسالة تستلزم سننا يشترك في جزء منها أو في كلها، وأخير تستفي المرسلة اتصالا وقناة مادية ورابطة نفسية تربط المرسل مع المرسل إليه، وهذا الاتصال يسمح لها بإقامة التواصل واستمراره[22]».

صحيح وإنّ كان للباث السلطة التامة في امتلاك الخطاب وزمامه، فإنّ المتلقي هو الآخر فيمثل الجانب الحضوري لامتلاك التحولات اللغوية في أثناء تداولها، غير أن هناك طرفا يجتذب الباث بالمتلقي -بوصفه هو محور التواصل والحوار- والذي يتمثل في **السياق** الذي تتحدد فيه مستويات التعبير وعمليات التلفظ وإنتاج المعنى. كون أن السياق يمثل المرجعية للحدث الكلامي الذي يجمع بين التعامل والتفاعل في إنتاج النصوص وتداولها.

2- السياق والتوجه النصي:

أ- مسارات السياق والمكون الاجتماعي:

قدّم "فيرث" نظريته حول السياق بوصفها إجراء ومنهجا يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية، وبنظريته هذه يختلف "فيرث" مع "دوسوسير" حول دراسته للظاهرة اللغوية، حيث كان "فيرث" «يرفض باستمرار بناء فكره اللغوي على ما يسمّى بالثنائيات التي يصعب تحقيقها من الناحية العملية، وذلك على خلاف ما ذهب إليه "دو سوسير" تماما، فقد كان شديد الحرص على وصف اللغة بوصفها نشاطا معنويا في سياق اجتماعي معيّن[23]».وبهذه النظرة السياقية يعطي "فيرث" أهمية قصوى للمكوّن الاجتماعي في دراسته لمختلف اللغات البشرية، ذلك أنّ دراسة«اللغة ينبغي أن تدرس بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي (social process) أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية، وليس كمجموعة من العلامات الاعتباطية (arbirtry signs) أو الإشارات[24]».

إن السياق اللغوي يعطي للكلمة مدلولا واحدا وهو الذي يخلق المعاني الأخرى للكلمة، أو لكلمات الأخرى مقابلات استبدالية لها تأثيرها وعلاقاتها على المحور التركيبي، وعلى هذا يتحقق أن ليس للكلمة إلاّ المعنى الذي في السياق، سواء كان معنا أساسيا أو سياقيا، حيث «تنهل كلّ كلمة معناها من السياق الذي ترتبط به، ويستطيع هذا المعنى السياقي أن يختاط بالمعنى الأساسي بواسطة كلمات تفنية مثل: "نترات الصودا" أو "Encéphalite". إنّ السطح السياقي لهذه الكلمات ضيق الحدود، ولكن غالبا ما تظهر الفوارق في السياق مثل: (خفق البيض، Battre des œufs) الذي يختلف عن (Battre du blé، درس القمح) أو (أشعل الولاّعة، Battre le briquet)[25]» وفي هذا التغاير المعنوي تغاير في القيم الأسلوبية حيث لا يزدوج المعنى الأساسي والمعنى السياقي، هناك دائما معنى لكل حالة. إنه المعنى السياقي، فالكلمة ضمن سياقها تقابلها صورة مفهومية واحدة[26].

وفي إطار التحليل السياقي اللغوي قام "فيرث"[27] بإرساء مجموعتين رئيسيتين من العلاقات، تنقسم كلّ مجموعة منهما إلى قسمين: العلاقات الداخلية أو الشكلية والعلاقات الموقفية:

1- العلاقات الداخلية أو الشكلية المتعلّقة بالنص: وتتمظهر في علاقتين وهما:

- العلاقات الركنية (التركيبية): وتتمثل في العلاقات الموجودة بين عناصر البنية (structure)على مستويات مختلفة منها: النحوية والصوتية، وذلك كالعلاقة بين مفردة شكلية وأخرى في جملة ما. أو في تتابع معيّن (collocation)، أو العلاقات بين الوحدات الفونولوجية.
- العلاقات الاستبدالية للمفردات ضمن الأنظمة: حيث تمثل كلّ مفردة عنصرا نعيّنا من البنية، ويمثل النظام مجموعة المفردات التي نختار منها أية مفردة.

2- العلاقات الموقفية (situational relations): وتغطي شبكتين مختلفتين من العلاقات:

- العلاقات الموجودة ضمن سياق الموقف.
- العلاقات القائمة بين أجزاء النص ومظاهر الموقف، وهي علاقات بين مفردات اللغة ومكوّنات الموقف غير اللفظية، وبما أنّ وحدات اللغة تدخل في كلا النوعين من العلاقات، فإنها تكتسب معاني شكلية وموقفية.

ب- العلاقات السياقية والبعد التداولي:

ولعلماء لسانيات النص متصور في تحديد مفهوم الاتساق، بل جعلوه أحد المعايير نصية وذلك لما له من بعد تداولي، على أساس أنّ لكلّ نص مرسلة، وأن هذه المرسلة مرهونة بظروف وحيثيات معينة يجب مراعاتها في مقبولية النص، وعليه وإلى جانب العلاقات الدّاخلية للنص هناك «علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدّي الفصل بين هذه العناصر الداخلية أو إسقاط أيّ منها أو إغفال أية علاقة سواء أكانت داخلية أم خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص[28]»وعلى هذا الأساس لابد من الأخذ بعين الاعتبار الشروط السياقية للخطاب ومن ثمّ تحديد مرجعيته، حيث من الصعب تحديد المعنى في جملة أو خطاب أو في نص في معزل عن السياق التلفظي، فالمعنى لا يكون معلوما خارج الشروط المكانية والزمانية المحددة للخطاب.

ثمّ إنّ إدراج السياق على هذا المستوى سيمكن من إعادة بناء جزء كبير من المقتضيات التي تجعل الأقوال مقبولة تداوليا، وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تنجز فيه، وهذا افتراض أوّل يعلّق بتوسيع مجال الوصف بإضافة مستوى ثالث وهو مستوى التداولي[29].ذلك أنّ المكونات الدلالية والتداولية لا تتجلى في أيّ نص إلاّ من خلال السياق، وفي هذا أشار "فيرث" بأنّ المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة سواء كانت هذه السياقات لغوية أم اجتماعية، وهي ما أطلق عليه فيرث (سياق الموقف) أو ما أطلق عليها بالمر (السياق غير اللغوي)[30].

وعلى هذا المنوال أصبح للسياق دورا مهما في تقريب اللغة بالموقف العام، ومن هنا يكون الربط واضحا بين السياق اللغوي والتحليل النصي إلى حدّ كبير، فالأحداث الكلامية في اللغة يمكن أن تختلف في تفسيرها ومفهومها حسب الموقف اللغوي. وقد أشار إلى ذلك "لوينز" بأنه «ينبغي علينا أن نحصر هذه الأحداث الكلامية من أجل وصف تراكيبها النحوية والدلالية[31]»؛ ذلك أنّ معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، و أن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، كما

يمكن عدّ السياق معيارا نصيا في الأساس، له حركته البنائية داخل النص من جهة، و بين الجمل الكلمات من جهة أخرى، و هذه الحركة تنتج مجموعة من العلاقات الوظيفية بين السياق ومكوناته.

ومن خصائص السياق ما ذهب إليه "يول وبراون" كإطار عام إلى أنّ محلل الخطاب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب، ذلك أنّ السياق لديهما يتشكل من المتكلّم/الكاتب والمستمع/القارئ، والزمان والمكان، لأنه يؤدّي دورا فعّالا في تأويل الخطاب. بل كثيرا ما يؤدّي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين.غير أنّ السياق عند برون ويول يتمظهر في نوعين (السياق النصي والسياق الموسع):

1- **السياق النصي**: يعمل على تحديد والحد من الفهم، حتّى ولو توفرت معلومات عن مكان القول الأصلي وزمانه، وحتّى في صورة غياب معلومات عن المتكلّم والمستقبل الذي يقصد توجيه الكلام إليه، فالنص يخلق سياقه الخاص به، كون أن العمليات التواصلية لا تعتمد على السياق حتى تفهم فقط، بل إنها تغيّر ذلك السياق[32].

2- **السياق الموسع**: وهو تمكين السامع من التنبؤ بما يحتمل أن يقوله المتكلم في نمط معين من أنماط السياق وفق أنظمة أو أنساق متعارف عليها أو محدد سلفا. ذلك أنّ محلل الخطاب الذي يعمل في العالم الحقيقي فعليه أن يتمكن من استخلاص الخصائص المميزة للسياق، وتلك الخصائص فقط التي تكون مناسبة للحدث التواصلي الخاص الذي هو بصدد وصفه والتي تسهم في فهم المعنى المقصود للقول وتحديده[33].

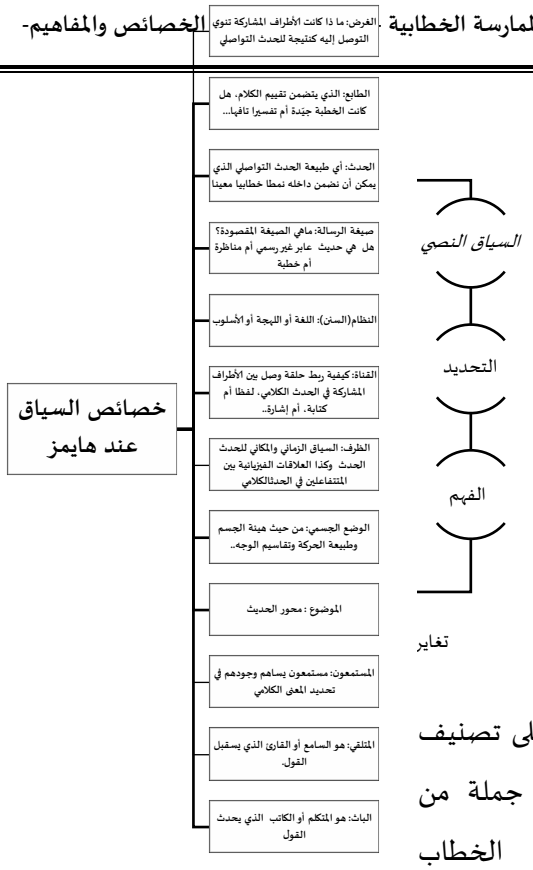

وردفا على تصنيف "هايمز"[34] –في جملة من "يول وبراون" يصنف الخصائص، مبيّنا أنّ على محلل الخطاب بإمكانه أن يختار الخصائص الضرورية لوصف حدث تواصلي خاص، بمعنى أنّ «استعمال صيغة لغوية يحدّد مجموعة من المعاني. وبإمكان المقام أن يساعد على تحديد عدد من المعاني. فعندما نستعمل صيغة في سياق ما فإنها تستبعد كل المعاني الممكنة لذلك السياق والتي لم تشر إليها تلك الصيغة»[35] هذه الخصائص ليست ضرورية في جميع الأحداث التواصلية، ولكن بقدر ما يعرف المحلل أكثر ما يمكن من خصائص السياق بقدر ما يحتمل أن يكون قادرا على التنبؤ بما يحتمل أن يقال.«حيث كلمّا زادت معرفة المحلل بخصائص السياق زادت قدرته على التنبؤ بما يمكن قوله[36]».

خصائص السياق عند هايمز
الغرض: ما ذا كانت الأطراف المشاركة تنوي التوصل إليه كنتيجة للحدث التواصلي
الطابع: الذي يتضمن تقييم الكلام، هل كانت الخطبة جيّدة أم تفسيرا تافها...
الحدث: أي طبيعة الحدث التواصلي الذي يمكن أن نضمن داخله نمطا خطابيا معينا
صيغة الرسالة: ماهي الصيغة المقصودة؟ هل هي حديث عابر غير رسمي أم مناظرة أم خطبة
النظام(السنن): اللغة أو اللهجة أو الأسلوب
القناة: كيفية ربط حلقة وصل بين الأطراف المشاركة في الحدث الكلامي، لفظا أم كتابة. أم إشارة..
الظرف: السياق الزماني والمكاني للحدث الحدث وكذا العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين في الحدثالكلامي
الوضع الجسمي: من حيث هيئة الجسم وطبيعة الحركة ونقاسيم الوجه..
الموضوع : محور الحديث
المستمعون: مستمعون يساهم وجودهم في تحديد المعنى الكلامي
المتلقي: هو السامع أو القارئ الذي يستقبل القول.
الباث: هو المتكلم أو الكاتب الذي يحدث القول

ومن خلال هذا التصنيف ينبّه "هايمز" إلى أنه يجب النظر إلى هذه الخصائص السياقية والأخذ بها، ذلك أنه لمّا كان بإمكان علام الصوتيات أن يختار من جملة الخصائص الصوتية العامة المتوافرة في الانجليزية، الخصائص،"مجهور"،"شفوي"،"انفجاري...لكن دون ذكر خاصية جانبي لوصف الصوتم (فونيم) فكذلك بإمكان محلل الخطاب أن يختار من جملة الخصائص السياقية تلك الخصائص اللازمة لتحديد حدث تواصلي معيّن[37].

كما يتجلى تصنيف "هاليداي" للسياق في ثلاثة عناصر وهي[38]: المجال، نوع الخطاب، المشتركون في الخطاب.

1- المجال Field: ويعني به هاليداي الموضوع الأساسي الذي يتحاور فيه المشتركون في الخطاب، والذي تشكّل اللغة أساسا مهمّا في التعبير عنه.

2- نوع الخطاب Mode: وهو نوع النص المستخدم لإكمال عملية الاتصال، ويركّز هاليداي هنا على طريقة بناء النص، والبلاغة المستخدمة فيه، وما إذا كان مكتوبا أم منطوقا، وما كان النص سرديا، أم أمريًا، أم جدليا.

3- المشتركون في الخطاب Tenor: ويعني به هاليداي طبيعة العلاقة القائمة بين المشاركين في الخطاب، ونوع العلاقة القائمة بينهم، هل هي رسمية أم غير رسمية، عارضة أم غير عارضة.

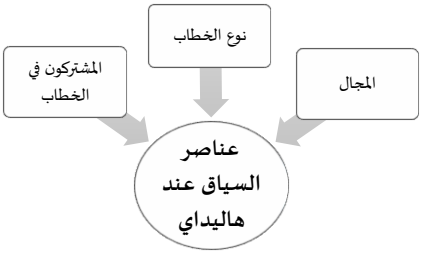

وإذا أبنا عند "لويس" فهو لا يختلف في تحديده لخصائص السياق عما اقترحه "هايمز" اختلافا مطلقا، بل نجده يختلف عنه في جانب واحد وهو أنّ نظرته للسياق كانت نظرة

منطقية « أكثر تطورا تقدّم بالخصوص مسرداً لتلك المؤشرات التي يحتاج المستمع إلى تحديدها حتّى يتمكن من التوصل إلى حقيقة الجملة[39] » و"لويس" لا يستأنس إلى العناصر العامة التي يستند عليها الحدث التواصلي بل نلفيه يكّز على المؤشرات الخاصة والتي بالنسبة إلى "لويس" تمثل «مجموعة متكاملة من العوامل المهمة أي مسردا لها[40] » ويمكن تحديد هذه المؤشرات في الشكل الآتي:

خاتمة:

إنّ ما ما يمكن التنويه له وهو أن السياق في ظل الممارسات الخطابية واللسانية بات ضرورة ملحة وخاصة فيما يتعلق الأمر الإحاطة بقضايا تحليل الخطاب وذلك من خلال:

1- تعميق العلاقات بين الخطاب وظروف تملفظه ، الظروف الذي أنتجته.
2- فتح الذات المنتجة داخل الممارسة الخطابية، وذلك إعادة الاعتبار للذات التي غيبتها الممارسة الماركسية وبعض الاتجاهات اللسانية في طرحها النسقي ردحا من الزمن.
3- إعادة النظر في بعض التحوّلات السياقية داخل عملية تحليل الخطاب، وخصوصا بعد انحصار النسق المحايث.
4- التسليم بدينامية النص الإبداعي الذي أصبح يشكّل منطقة من مناطق اشتغال الفكر، وأن سلطته هي الأخرى باتت تفوق سلطة المؤلف والقارئ على حدّ سواء.
5- الاعتراف بالانفتاح النسقي للنص الإبداعي، ذلك لما يتمتع به هذا النص من فجوات وثغرات التي تمثل سرّ جماليته وأساس أدبيته.
6- إنّ شعرية الغياب وجمالية الفراغ الباني التي أملتها السياقات بكلّ توجهاتها في ضوء الممارسات الخطابية أصبحت قواما جوهريا لتلك القدرات الإنتاجية بوصفها علّة قرائية القائمة على أساس التفاعل والحوار مع بنية النص والمتلقي.

هوامش البحث:

[1]- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب، (1997)ترجمة د. محمد لطفي الزليطني، د .منير التريكي،النشر العلمي والمطابع، جامعة ملك سعود،الرياض.ص.36.

[2]- محمد خطابي،لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب. (1988)، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، دار البيضاء/المغرب ص.51.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللغة، (1979) الجزء 3، دار الفكر، بيروت، لبنان. ص117.

[4]- جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة،(د.ت.ط)، نمطبعة الوهيبة،ط1 ص314.

[5]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الكتاب الثاني،(1998) تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السابعة،صص.138-139.

[6]- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، حققه وضبط نصه، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية.ص.39.

[7]- محمد العمري، المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي، دراسات سيميائية أدبية لسانية، (1991) العدد،05، فاس، المغرب. ص.07.

[8]- المرجع نفسه،ص.09.

[9]- نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، (1996)الطبعة الثالثة،المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان ، ص.111.

[10]- محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج.1. دار المعرفة بيروت/لبنان،ص.23.

[11]- ينظر، منقور عبد الجليل، النص بين الدلالة والتأويل، قراءة في خطاب التراث الأصولي، (2004)مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، ص.06.

[12]- المرجع نفسه، ص.08-09.

[13]- المرجع نفسه،ص.14-15.

[14]- أبو محمد القاسم الأنصاري السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع،(1980) تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب الطبعة الأولى. ،صص.188-189.

[15]- عبد الجليل منقور، النص بين الدلالة والتأويل، قراءة في خطاب التراث الأصولي،(2004)مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،ص .15.

[16]- ينظر، فردينان دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، (1985) تعريب، صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس،.ص186.

[17]- ينظر، المرجع نفسه،ص187.

[18]- المرجع نفسه،ص.189.

[19]-ينظر، فندريس، اللغة، (د.ت.ط)ترجمة، عبد الحميد الدواخلي وزميله، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.ص.228.

[20]- المرجع نفسه،ص.228.

[21]-المرجع نفسه، ص.254.

[22] -Romane Jakobson, Essais de linguistique générale,(1970) traduction, François Dubois ,Édition, Larousse , Paris . pp.213-214.

[23]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، (2002)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر. ، ص.173.

[24]- المرجع نفسه، ص.174.

[25]- بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة، منذر عيّاشي،(1992) دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سورية،ص.56.

[26]- المرجع نفسه،ص.57.

[27]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، (2002)،ديوان المطبوعات الجامعية، ص.176.

[28]- دي بوجراند روبيرت، النص والخطاب والإجراء،(1989) ترجمة: تمام حسن،دار علم الكتب، القاهرة،ص.91.

[29]- ينظر، محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب. (1988)، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، دار البيضاء/المغرب ،ص.29.

[30]- ينظر، أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي،(2010)، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة ص..48.

[31]- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي،(2010)، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة،ص.49.

[32]- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب، (1997)ترجمة د. محمد لطفي الزليطي، د .منير التريكي،النشر العلمي والمطابع، جامعة ملك سعود،الرياض ،صص.60-61.

[33]- المرجع نفسه، ص.70.

[34]- ينظر، محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب. (1988)، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، دار البيضاء/المغرب ،ص.53.

[35]- ج.ب.براون، و ج.يول، تحليل الخطاب، ()ترجمة وتعليق، محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي،ص.47.

[36]- المرجع نفسه،ص.50.

[37]- المرجع. نفسه. صص.48-49.

[38]- يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، (1410 ه)دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ص.32.

[39]- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب، (1997)ترجمة د. محمد لطفي الزليطي، د .منير التريكي،النشر العلمي والمطابع، جامعة ملك سعود،الرياض ،ص.50.

[40]- المرجع نفسه.ص.51.

قائمة المراجع:

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الكتاب الثاني،(1998) تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السابعة.

2- أبو محمد القاسم الأنصاري السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع،(1980) تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب الطبعة الأولى

3- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، حققه وضبط نصه، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية.

4- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي،(2010)، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة.

5- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، (2002)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

6- بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة، منذر عيّاشي،(1992) دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سورية.

7- جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة،(د.ت.ط)، نمطبعة الوهيبة،الطبعة الأولى.

8- ج.ب.براون، ج. يول، تحليل الخطاب، (1997)ترجمة د. محمد لطفي الزليطي، د .منير التريكي،النشر العلمي والمطابع، جامعة ملك سعود،الرياض

9- دي بوجراند روبيرت، النص والخطاب والإجراء،(1989) ترجمة: تمام حسن،دار علم الكتب، القاهرة.

10- فردينان دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، (1985) تعريب، صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس.

11- فندريس، اللغة، (د.ت.ط)ترجمة، عبد الحميد الدواخلي وزميله، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

12- ابن فارس، مقاييس اللغة، (1979)الجزء 3، دار الفكر، بيروت، لبنان.

13- عبد الجليل منقور، النص بين الدلالة والتأويل، قراءة في خطاب التراث الأصولي،(2004)مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر.
14- محمد العمري، المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي، دراسات سيميائية أدبية لسانية، (1991) العدد،05، فاس، المغرب.
15- محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج.1. دار المعرفة بيروت/لبنان.
16- محمد خطابي،لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب. (1988)، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، دار البيضاء/المغرب.
17- نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، (1996)الطبعة الثالثة،المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
18-

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Romane Jakobson, Essais de linguistique générale, (1970),traduction François Dubois ,Édition, Larousse , Paris